النهار
الخميس 09-02-2012 العدد 24643
2

قطبة الخليوي: مخالفات قانونية في العقد وغياب الرقابة ينسف القانون والهيئة الناظمة ويُخضع الإيرادات للوزارة

سابين عويس

في حمأة الخلافات السياسية التي دفعت رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى تعليق جلسات مجلس الوزراء، أقر المجلس في جلسته ما قبل الاخيرة طلب وزارة الاتصالات تجديد عقدي إدارة شركتي الخليوي " ام تي سي تاتش" و"الفا" في ظل تحفظ وزراء "جبهة النضال الوطني" ووزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس. وجاء التحفظ نظرا إلى ضيق الوقت المتاح أمام الوزراء لدرس العقدين.

ولم يعرف ما هي الشروط الجديدة التي وردت في العقدين الجديدين اللذين يمددان لشركتي "ام تي سي" و"الفا" لمدة سنة قابلة للنقض في مقابل تعويض مالي، باستثناء ما أعلن عنه صحناوي أنه خفض كلفة التشغيل إلى 500 الف دولار شهريا لكل شركة، وترك النسبة المئوية للشركتين من الادارة رهنا بـ 12 هدفا تحدد النسبة وفق مدى التزام كل شركة بتحقيقها. وقد قدم صحناوي الى مجلس الوزراء 3 فرضيات، واحدة منها مبنية على ما حققته الشركتان من ارباح عام 2011 بموجب العقد القديم، والفرضيتان الثانية والثالثة تحددان الحد الادنى للارباح اذا لم يتم التزام الاهداف المشار اليها والحد الاقصى. ولأن فرضية الحد الاقصى هي الاقرب الى التحقق باعتبار أن الشركتين قادرتان على التزام تلك الاهداف، فإن تقرير صحناوي يبين وفرا على الخزينة لا يقل عن 20 مليون دولار سنويا، يمثل الفارق بين ارباح الشركتين في 2011 والبالغة 52 مليون دولار.

لكن "التجميل" الذي خضع له العقد الجديد لا يخفي مجموعة من القطب التي تحمل العقدين أكثر من مخالفة وتؤدي الى اكثر من خلاصة:

- اولاها ان ايرادات قطاع الاتصالات ستكون محصورة بالوزارة التي تحدد مدى التزام الشركتين تنفيذ العقد، وعلى اساس ذلك تحدد ارباحها.

- ان العقد ينسف الهيئة الناظمة للقطاع كما ينسف قانون الاتصالات 431 ويضع القطاع تحت سلطة الوزارة واشرافها وادارتها. وهذا الامر يجعل الوزارة قادرة على التحكم في الايرادات كما في التوظيف، وقد سجل في العام الماضي تضخما في عدد الموظفين.

- تفلت قطاع الخليوي من أي رقابة باعتبار أن الرقابة الوحيدة التي يخضع لها هي رقابة هيئة مالكي الخليوي الخاضعة للوزارة والتي زادت نفقاتها من 30 الف دولار الى 120 الفا شهريا او ما يعادل مليونا ونصف مليون دولار سنويا، في حين تغيب اعمال التدقيق من شركة تدقيق متخصصة منذ نحو 5 أعوام.

- يشوب العقد مع شركة "الفا" مخالفة قانونية تعود الى الاسم التجاري للشركة الام، ذلك أن المناقصة الاساسية لعقد الادارة التي جرت في 2004 بعد إلغاء عقدي التشغيل الموقعين مع المشغلين السابقين" سليس" وليبانسيل"، لحظت شروطا في دفتر الشروط لها علاقة بالمواصفات المطلوبة من الشركات المقبولة للمشاركة لجهة حجمها وعدد المشتركين لديها وغيرها من الشروط، كانت رست على مجموعة "اوراسكوم" Orascom Telecom) (Holding وهي المجموعة التي أتخذت "الفا" اسما تجاريا لها. وما حصل أخيرا انه لم يتم التجديد لهذه المجموعة بل لشركة " Orascom Media and Technology" وهذه الشركة

هل اطلع مجلس الوزراء على عقدي تمديد الخليوي قبل إقرارهما؟

عقد الخليوي الجديد يخضع القطاع وايراداته لوزارة الاتصالات

ليس لديها في مجال الاتصالات الا شركة "الفا" في لبنان واخرى في كوريا الشمالية، مما يعني انه لم يتم التمديد للشركة عينها بل لشركة لها شخصية معنوية أخرى، وبمعنى آخر، تم توقيع عقد جديد مع شركة ذات صفة معنوية مختلفة، مما يطرح السؤال عن مدى قانونية التوقيع.

- ان العقد لم يعرض على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولا يبدو أنه سيعرض على رقابته المؤخرة.

sabine.oueiss@annahar.com.lb

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"